

الحوار مع الآخر

والإنسان) هي قضية مطلقة لا تتخلف أيضاً وهناك من القضايا التي زرعت في الوجود الإنساني كمصاديق لمسألة العدالة (أصلاً) الصدق، والأمانة، والرحمة، والإيثار، والسلام. فهذه الأمور حسنة في أصلها، ونقصد من عبارة (في أصلها) أنها قد تطرأ عليها بعض الحالات التي تفقد معها حسنها الطبيعي الفطري وتخرج من كونها تجليات للعدالة ومصاديق واقعية لها لتعود من تجليات الظلم والتعدي. ونستنتج من هذا ان الفطرة الإنسانية تحكم بنوعين من الحكم: أحدهما مطلق من قبيل: العدالة نفسها وطاعة الخالق الحكيم، والثاني مقيد ونسبي من قبيل: الصدق والسلام. فقد يكون الصدق في بعض الاماكن نتيجة ما يؤول إليه من تبعات ظلماً لا عدالةً وكذلك السلام احياناً بما يؤدي إليه من جرأة على حرمان الإنسانية فإذا كانت العدالة قيمة مطلقة فان السلام قيمة نسبية نعمل على تحقيقها إذا عادت وجهاً من وجوه العدالة، ونرفضها ان كانت ظلماً ولكن التساؤل الاساس هو: ما هي معايير العدالة؟ وكيف نتأكد من تحققها. ان الأدیان السماوية كلها تؤكد على معيارين: الأول: معيار تعبدی نستفيد فيه من علم العالم المطلق وهو □□ تعالى وهو تعليمات الدين الثابتة، والتي نتأكد من كونها صادرة من □□ سبحانه ذلك اننا نتأكد قبل ذلك من علم □□ الشامل، ومن لطفه ورحمته بالإنسان المخلوق ومن عدالته وتمتعه بكل صفات الكمال، فهو لا يريد بالإنسان الا الخير ولا يخدع الإنسان وانما يكشف له كل الواقع ويريد له كل الخير. الثاني: معيار وجداني يكفي فيه التأمل في الاعماق وقناعاتها أو فلنعتبر يكفي فيه الرجوع إلى الفطرة نفسها. وما يساعدنا في اكتشاف العمق الفطري هو كون هذه القناعة – أيّ قناعة كانت – من ملازمات الطبيعة الإنسانية ولذلك نجدها متوفرةً لدى كل ابناء الإنسان في مختلف ظروفهم وحالاتهم الفردية والاجتماعية وازمنتهم وامكنتهم. ولكي نتأكد من هذا المعنى نستطيع ان نطرح هذا السؤال على اي إنسان (هل تعتبر ان السلوك الفلاني سلوكاً انسانياً ام سلوكاً حيوانياً) مثلاً (قتل اليتامى والعجزة